بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Finance

جمهورية العراق
وزارة المالية

الدائرة / القانونية / الوظيفة العامة

العدد: ٨٠٢/حوافز
التاريخ: / / ٢٠

No.:
Date: / / 20

٣٠٠٥٨
٢٠١٨/١٢/٣١

إلى / محافظة صلاح الدين / دائرة الشؤون الإدارية والمالية / القسم القانوني

م / حوافز منتسبي مديرية البلديات والمؤسسات البلدية

تهدي هذه الوزارة أطيب تحياتها ...

كتابكم المرقم ٢٠٣٩ في ٢٠١٨/١٢/٥

أن أستقطاع جزء من الإيرادات وتوزيع نسب منها كحوافز للموظفين يقتضي أن يكون بناء" على نص قانوني يجيز ذلك .

وسبق وان صدر قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٥٩) لسنة ٢٠١١ المبلغ بأعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ش.ز/١/١٠/أعمام /٣٤٤٨٠ في ٢٠١١/٩/٢٩ تضمن إعادة العمل بنظام الحوافز للشركات الممولة ذاتيا" الرابحة فقط المشمولة بقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل أستنادا" للمادتين (١١) و(٢٥) منه ولا علاقة له بالكيانات الأخرى غير المؤسسة او غير المشمولة بالقانون أنفا" وحسبما موضح بأعمامينا المرقمين ٨٢٤٢٦ في ٢٠١١/١٢/٢١ و٧٩٢٢ في ٢٠١٢/١/٣٠

كما وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ق/٢/٥/٢١/٣٦٣٤٠ في ٢٠١١/١١/٢٠ والمعمم بكتابنا المرقم ٩٦٤٢٤ في ٢٠١٢/١٢/٤ (يجب إن تكون كل الموارد الحكومية موجهة الى وعاء مشترك ومن ثم يعاد تخصيصها وأنفاقها حسب الأولويات الحكومية وذلك أستنادا" لأحكام القسم (١) من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ ونص القانون أيضا" على تعليق أي نص في القانون العراقي نفذ قبل تاريخ نفاذ القانون أنفا" طالما كان متعارضا" معه) .

مع التقدير

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية / وكالة

٢٠١٨/١٢/